



الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والستون

الملحق رقم ٣٥ (A/62/35)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثانية والستون
الملحق رقم ٣٥ (A/62/35)

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة	٧
الأول - مقدمة ١٠-١	١
الثاني - ولاية اللجنة ١١	٤
الثالث - تنظيم الأعمال ١٦-١٢	٥
ألف - العضوية وأعضاء المكتب ١٤-١٢	٥
باء - المشاركة في أعمال اللجنة ١٦-١٥	٥
الرابع - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين ٣٥-١٧	٦
الخامس - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة ٦٥-٣٦	١٦
ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٦١ ٥٠-٣٦	١٦
١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن ٤٥-٣٧	١٦
٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة ٥٠-٤٦	١٨
باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٢/٦١ و ٢٣/٦١ ٦٥-٥١	١٨
١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية ٥٤-٥١	١٨
٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ٥٦-٥٥	٢٠
٣ - التعاون مع المجتمع المدني ٦٠-٥٧	٢٠
٤ - البحوث والرصد والمنشورات ٦١	٢١
٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين ٦٢	٢٢

٢٢	٦٣ ٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية
٢٣	٦٥-٦٤ ٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني
٢٤	٧٥-٦٦ السادس - الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤/٦١
٢٦	٨٥-٧٦ السابع - استنتاجات اللجنة وتوصياتها

[٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧]

السيد الأمين العام،

يشرفني أن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٢ من قرارها ٢٢/٦١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ويغطي التقرير الفترة من ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وتفضلوا سيدي بقبول أسى آيات التقدير.

(توقيع) بول بادجي

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بان كي - مون

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك

الفصل الأول

مقدمة

١ - أنشأت الجمعية العامة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة

للتصرف بموجب قرارها ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وأناطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

٢ - وأيدت الجمعية العامة التوصيات التي قدمتها إليها اللجنة في تقريرها الأول^(١)، كأساس لحل قضية فلسطين. وواصلت اللجنة، في تقاريرها اللاحقة^(٢)، التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي تمثل لب الصراع العربي - الإسرائيلي، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومُعترف بها دولياً؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير. وقد تعذر تنفيذ توصيات اللجنة الواردة في تقريرها الأول، وقامت الجمعية العامة بتحديد ولاية اللجنة سنوياً وطلبت إليها تكثيف جهودها من أجل تحقيق أهدافها.

٣ - ومنذ عام ١٩٩١، ما فتئت اللجنة تدعم عملية السلام. وقد رحبت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١ الذي أطلق عملية السلام في الشرق الأوسط استناداً إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورحبت اللجنة أيضاً بإعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت (A/48/486-S/26560، المرفق) واتفاقات التنفيذ اللاحقة. وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لرؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها على أساس خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩ ووفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣). ورحبت اللجنة بخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية وأعربت عن تأييدها لها

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35). [انظر (supp) A/61/35، الحاشية ١].

(٢) تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة منذ الدورة الحادية والثلاثين؛ وقد صدرت جميع تلك التقارير باعتبارها الملحق رقم ٣٥ لوثائق دورات الجمعية.

وطالبت الطرفين بتنفيذها. وواصلت اللجنة عملها، وفقا لولايتها، صوب تمكين الشعب الفلسطيني من إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. كما تعزز اللجنة تقديم الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني.

٤ - وقد تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بتعزيز سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، وبتزايد ضعف المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية من جراء تلك السياسات، وقرار جهات مانحة دولية رئيسية وقف برامج المساعدة المباشرة للحكومة التي تسلمت مقاليد السلطة بقيادة حماس في آذار/مارس ٢٠٠٦. وتميزت الفترة أيضا ببذل منظمات وجماعات فلسطينية سياسية رئيسية جهودا دؤوبة للتوصل إلى الوحدة الوطنية. وقد تحقق هذا الهدف لبرهة وجيزة في آذار/مارس ٢٠٠٧ بإقامة حكومة وحدة وطنية، بموجب اتفاق مكة، ما لبثت أن تداعت.

٥ - وواصل الجيش الإسرائيلي تنفيذ عملياته العسكرية ضد التجمعات السكانية الفلسطينية، بما في ذلك الإعدام بدون محاكمة وهدم المنازل والاعتقالات. وشمل الرد الفلسطيني على ذلك قيام مجموعات فلسطينية مسلحة بإطلاق صواريخ وقذائف هاون بصورة مطردة وتنفيذ هجوم انتحاري داخل إسرائيل. وظلت العملية السياسية معطلة معظم السنة. ولم تستأنف الأنشطة الدبلوماسية، بما فيها اللقاءات بين محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، وإيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، إلا بعد حل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية في حزيران/يونيه، على إثر استيلاء حماس بقوة السلاح على قطاع غزة، مما أفضى إلى إطلاق سراح عدد محدود من الأسرى الفلسطينيين، وكذلك الإفراج عن جزء من إيرادات الضرائب التي حصلت عليها إسرائيل وفقا لاتفاقات ثنائية وامتنعت عن دفعها منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. واستؤنف أيضا تقديم المساعدات المباشرة من المانحين إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

٦ - وعلى الرغم من تحقيق بعض الزخم الدبلوماسي منذ حزيران/يونيه، لاسيما عن طريق إعادة الاتصالات مع الجهات المعنية الرئيسية على الصعيد الدولي، فإن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ظل معقدا ومتقلبا. وأدت مواصلة إسرائيل عمليات الإغلاق لفتترات زمنية طويلة إلى بقاء قطاع غزة معزولا عن بقية الأرض الفلسطينية، حيث لم يكن يسمح سوى بدخول السلع الأساسية لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وقد شُلت الحركة الاقتصادية وبلغت الحالة الإنسانية حد الأزمة. وفي الضفة الغربية، تعرقل سير الحياة العادية بسبب استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية، ووجود

المئات من نقاط التفتيش، وحالة البنية التحتية للمستوطنات، وتشديد الجدار، وعمليات الإغلاق الدورية.

٧ - وساور اللجنة قلق بالغ طيلة السنة إزاء تواصل الأنشطة الاستيطانية غير المشروعة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتشديد غير القانوني للجدار. بما يخالف فتوى محكمة العدل الدولية (انظر A/ES-10/273 و Corr.1). وحذرت اللجنة من أن استمرار تلك السياسات يشكل تهديدا خطيرا لآفاق التوصل إلى تسوية سلمية للتراع عن طريق المفاوضات، لأن ذلك يستبعد أية إمكانية لتحسن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية ويجعل من التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين أمرا شبه مستحيل.

٨ - ودُعي الأمين العام إلى الإسراع ببدء العمل بسجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها دإط-١٧/١٠. وأهابت اللجنة بجميع الحكومات الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة امتثال إسرائيل لالتزاماتها بهذا الشأن.

٩ - وواصلت اللجنة دعم جهود المجتمع الدولي من أجل إخراج العملية السياسية من المأزق الذي وقعت فيه واستئناف مفاوضات حقيقية بين الطرفين. ورحبت بإحياء مبادرة السلام العربية والخطوات الملموسة التي اتخذتها جامعة الدول العربية لتنفيذها. وقدمت اللجنة الدعم لتنشيط جهود المجموعة الرباعية ككل، وكل دولة عضو فيها على حدة، من أجل استئناف عملية السلام.

١٠ - ودعت اللجنة القادة الفلسطينيين وقادة جميع الفصائل والفلسطينيين كافة إلى أن يوحدوا صفوفهم خلف محمود عباس، الرئيس المنتخب للسلطة الفلسطينية، وخلف حكومته وجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة ديمقراطيا، وأن يسووا خلافاتهم السياسية بالوسائل السلمية. وأعدت اللجنة تأكيد موقفها الثابت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي بذلك طرف أساسي في أي مفاوضات ترمي إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية. ودعت اللجنة المجتمع الدولي إلى التعاون قدر المستطاع مع القيادة الفلسطينية في سعيها إلى إعمال حقوق شعبها غير القابلة للتصرف.

الفصل الثاني

ولاية اللجنة

١١ - في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، حددت الجمعية العامة ولاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر القرار ٢٢/٦١)؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة للأمم المتحدة بالموارد التي تلزمها للاضطلاع ببرنامجه عملها (انظر القرار ٢٣/٦١)؛ وطلبت مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (انظر القرار ٢٤/٦١). وفي نفس التاريخ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٥/٦١ المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية".

الفصل الثالث

تنظيم الأعمال

ألف - العضوية وأعضاء المكتب

١٢ - تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: أفغانستان، إندونيسيا، أوكرانيا، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، السنغال، سيراليون، غيانا، غينيا، قبرص، كوبا، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا، والهند.

١٣ - وفي الجلسة ٢٩٩ للجنة، المعقودة في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعادت اللجنة انتخاب بول بادجي (السنغال) رئيسا، ورودريغو ماليركا دياز (كوبا) نائبا للرئيس، وفيكتور كاميري (مالطة) مقرا. وفي الجلسة نفسها، انتخبت اللجنة ظاهر تنين (أفغانستان) نائبا للرئيس. وفي الجلسة ٣٠٣ للجنة، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، انتخبت اللجنة سافور ف. بورغ (مالطة) مقرا، خلفا لفيكتور كاميري، الذي أسندت إليه حكومته منصبا آخر.

١٤ - وفي الجلسة ٢٩٩ أيضا، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ٢٠٠٧^(٣).

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٥ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجددا أن باب المشاركة في أعمالها، بصفة مراقب، مفتوح أمام جميع الراغبين في ذلك من دول أعضاء ومراقبين دائمين لدى الأمم المتحدة. ووفقا للممارسة المتبعة، شاركت فلسطين في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضر المراقب الدائم عن فلسطين جميع جلساتها، وقدم ملاحظات ومقترحات لكي تنظر فيها اللجنة ومكتبها.

١٦ - وفي عام ٢٠٠٧، رحبت اللجنة مرة أخرى بجميع الدول والمنظمات التي شاركت في أعمالها في السنة السابقة بصفة مراقب^(٤).

(٣) A/AC.183/2007/CRP.1.

(٤) شارك في اجتماعات اللجنة بصفة مراقب: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيكاراغوا، اليمن، وكذلك الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وفلسطين.

الفصل الرابع

استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين

١٧ - واصلت اللجنة، عملاً بولايتها، رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن التطورات السياسية ذات الصلة. وشدت اللجنة على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال هو السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ودأبت السلطة القائمة بالاحتلال، منذ ٤٠ سنة، على تغيير الأرض الفلسطينية بانتهاج سياسات وممارسات غير قانونية، بما فيها بناء المستوطنات وتشديد الجدار مؤخرًا في الضفة الغربية. وقد أدى استمرار حالات الإغلاق وعزل قطاع غزة والعمليات العسكرية الإسرائيلية في المراكز السكانية الفلسطينية ونظام الإذلال عند نقاط التفتيش في جميع أرجاء الضفة الغربية إلى شل أعمال السلطة الفلسطينية شلاً تاماً تقريباً، مما أسفر عن التدهور الاجتماعي والاقتصادي وأسهم في الاستقطاب داخل المجتمع الفلسطيني. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت حدة التوتر فيما بين الفصائل الفلسطينية.

١٨ - وازدادت مشاركة الزعماء الإقليميين والدوليين في المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، وكنفوا جهودهم للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع. وفي أواخر آذار/مارس، اعتمد اجتماع وزراء الخارجية العرب إعلان الرياض (انظر الوثيقة A/61/922)، الذي أيد مبادرة السلام العربية (A/56/1026-S/2002/932، المرفق الثاني، القرار ٢٢١/١٤)، ونص على إطار لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، تمثياً مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي ٣١ تموز/يوليه، وقعت وزيرة خارجية الولايات المتحدة، السيدة كوندوليزا رايس، موافقة على المبادرة. وظلت مصر نشطة في مجال التوصل إلى وقف لإطلاق النار فيما بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. وأجري حوار على أعلى المستويات، شمل مناقشات بشأن مبادرة السلام العربية، فيما بين المسؤولين الإسرائيليين والأردنيين والمصريين. وفي نفس الوقت، اجتمعت المجموعة الرباعية عدة مرات، وفي ٢٧ حزيران/يونيه عينت رئيس الوزراء البريطاني السابق، السيد توني بليير، مبعوثاً خاصاً لقيادة عملية بناء المؤسسات الفلسطينية. واقترحت النرويج إعادة تنشيط لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني للإشراف على إدارة المساعدة والدعم المالي للسلطة الفلسطينية ولإصلاح المؤسسات الفلسطينية. واجتمعت لجنة الاتصال المخصصة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قبل اجتماع الجهات المانحة المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وفي ١٦ تموز/يوليه، أعلن جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة، عزمه على عقد اجتماع دولي في فترة لاحقة من هذه

السنة ترأسه وزيرة خارجية الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يشارك في هذا الاجتماع كل من إسرائيل والفلسطينيين ودول الحوار الإقليمية. ورحبت المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية ببيان الرئيس بوش الذي يحدد التزام الولايات المتحدة بحل تفاوضي لإقامة دولتين ولعقد اجتماع دولي. وبدأ الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت يجتمعان على أساس أكثر انتظاماً. ووافقا، في اجتماعهما يوم ١٠ أيلول/سبتمبر، على إنشاء أفرقة تفاوض للعمل بشأن المسائل الرئيسية للإعداد للاجتماع الدولي المقبل المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد أيدت المجموعة الرباعية، عندما اجتمعت في نيويورك يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر، فكرة عقد اجتماع بشأن السلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

١٩ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض، ظلت اللجنة تشعر بقلق شديد بشأن التوغلات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة والعمليات العسكرية في الضفة الغربية، التي أسفرت عن عدد كبير من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين الفلسطينيين. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أسفرت عملية استمرت أسبوعاً كاملاً، أُطلق عليها "غيوم الخريف"، في بيت حانون في قطاع غزة عن مقتل ٨٢ فلسطينياً، ٢١ منهم من الأطفال. وتم تدمير ما لا يقل عن ١٨ منزلاً، ومسجداً، ومكاتب تابعة لمنظمة غير حكومية، وألحقت أضراراً بـ ١٥٠ منزلاً. وفي الساعات الأولى من صباح يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كان معظم سكان بيت حانون يغطون في النوم، أصابت مدفعية قوات الدفاع الإسرائيلية منطقة سكنية، مما أسفر عن مصرع ما لا يقل عن ١٩ شخصاً، منهم ثمانية أطفال وسبع نساء. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تم الاتفاق على وقف إطلاق نار مشترك في قطاع غزة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت. ومع ذلك لم يشمل وقف إطلاق النار الضفة الغربية، حيث استمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية. وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٧، ازداد عدد عمليات التفتيش والتوقيف التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية بنسبة ٥٨ في المائة بالمقارنة مع الشهر السابق. وزادت الاشتباكات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين في الضفة الغربية بنسبة ٨٨ في المائة أثناء نفس الفترة.

٢٠ - وفي أواخر شباط/فبراير، في نابلس، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية عملية واسعة النطاق أُطلق عليها "الشتاء الساخن". وبينما كشفت قوات الدفاع الإسرائيلية عن مواقع مستخدمة في إعداد المتفجرات، فرضت حظر تجول عرقل الحياة المدنية والعمليات الإنسانية وأضر بعشرات الآلاف من الفلسطينيين في المدينة. وفي أيار/مايو، لقي حوالي ٥٤ فلسطينياً مصرعهم في قطاع غزة. وحدثت أغلبية الوفيات نتيجة غارات جوية إسرائيلية ضد قواعد حماس ومركباتها التي تحمل أفراداً تابعين لحماس أو للجهاد الإسلامي. وفي شهر أيار/مايو فقط، شن سلاح الجو الإسرائيلي ٦٥ غارة جوية على أهداف فلسطينية.

٢١ - وشجبت اللجنة استخدام القوة المفرط وغير التمييزي وعمليات القتل خارج نطاق القانون وتدمير المنازل الفلسطينية والبنى التحتية المدنية والأراضي الزراعية وما صاحب ذلك من آثار مدمرة بالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين. وفي نفس الوقت، أدانت اللجنة إدانة شديدة جميع الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين. ومن المقدر أنه منذ بداية الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما يقرب من ٨٠٠ ٤ فلسطيني وأصابت حوالي ٥٠٠ ٣١ بجراح. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٧، قُتل أكثر من ٩٥٠ طفل فلسطيني تحت سن ١٨ سنة من جراء العنف. وبلغ عدد الإسرائيليين الذين قتلوا أثناء نفس الفترة ١٠٢٤ شخصا.

٢٢ - وأدت القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل في الضفة الغربية إلى استمرار الإضرار بكل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية، بما في ذلك الوصول إلى المرافق الطبية والمدارس وقدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أماكن عملهم. ولقد نالت هذه التدابير أيضا من العلاقات الأسرية والاجتماعية، وأدت إلى انخفاض توافر خدمات البنى التحتية وإنفاذ القانون في المناطق الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. ولم تف إسرائيل حتى الآن بتعهداتها بتخفيف القيود المفروضة على التنقل والعبور في الضفة الغربية. ومنذ إبرام اتفاق التنقل والعبور بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، تضاعفت مستويات الإغلاق وازداد عدد نقاط التفتيش. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان هناك ما مجموعه ٥٧٢ حاجزا ماديًا للتنقل، أي بزيادة قدرها ٥٢ في المائة عما كانت عليه الحال في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وفي قطاع غزة، لم يتم التوصل حتى نيسان/أبريل إلا إلى حوالي ١٠ في المائة من الأهداف التي حددها الاتفاق، أو ٤٠٠ حمولة شاحنة للسلع المصدرة يوميا. ولم يفتح معبر المنطار (كارني) ومعبر رفح إلا لماما.

٢٣ - وقد أسفر قرار إسرائيل بعدم الاتصال بحكومة فلسطينية تشمل حماس، وحجزها للضرائب والتعريفات التي يتعين تقديمها إلى السلطة الفلسطينية، والتي يصل مجموعها إلى حوالي ٥٠ مليون دولار في الشهر، ووقف المساعدة المالية الدولية المباشرة المقدمة للسلطة الفلسطينية، عن آثار مدمرة بالنسبة للمؤسسات الفلسطينية وبالنسبة لتوفير الخدمات الأساسية للشعب الفلسطيني. وفي نيسان/أبريل، نظم موظفو السلطة الفلسطينية والعاملون المحليون بالبلديات إضرابات للاحتجاج على عدم دفع المرتبات بانتظام. وازدادت حدة التوتر فيما بين الفصائل الفلسطينية المختلفة في أواسط كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ومرة ثانية في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي شباط/فبراير، وتحت رعاية الملك عبد الله ملك المملكة العربية السعودية، تم التوصل إلى اتفاق مكة بين فتح وحماس بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية. وفي ١٧ آذار/مارس، أدت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية القسم، بعد أن أقرها

المجلس التشريعي الفلسطيني وذلك وفقا للبرنامج المتفق عليه في مكة. ونظرا لعدم حدوث تحسن في الحالة الأمنية، ولا سيما في قطاع غزة، استقال وزير الداخلية الجديد في ١٤ أيار/مايو. واستمر القتال فيما بين الفصائل في قطاع غزة، وتفاقم الوضع نتيجة العمليات الجوية الإسرائيلية الموجهة وهجمات الصواريخ من جانب المجموعات الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين. ومن ٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه، سيطر الجناح العسكري لحماس وقوته التنفيذية على قطاع غزة. وأدى الاحتلال العسكري لقطاع غزة من قبل قوات حماس إلى إلحاق أضرار جسيمة بالجهود الرامية إلى تحقيق الوحدة الوطنية وشل الحوار فيما بين الفلسطينيين. وفي ١٤ حزيران/يونيه، قام الرئيس عباس بحل الحكومة، وأقال رئيس الوزراء إسماعيل هنية وأعلن حالة الطوارئ لمدة ٣٠ يوما. وتم تعيين رئيس وزراء جديد، هو السيد سلام فياض، بالإضافة إلى وزير خارجية جديد ووزير مالية جديد.

٢٤ - وأثرت الحالة الأمنية الداخلية في قطاع غزة تأثيرا سلبيا على الحالة الإنسانية وعلى توفير المساعدة الإنسانية. وتعطلت الحياة اليومية للمدنيين عرقلة شديدة حيث يخشى الناس الخروج من بيوتهم، مما أضر بالقطاع العام والحياة التجارية. واستمر إغلاق معبر المنطار (كارني) ومحطة رفح بشكل تدريجي منذ اندلاع القتال في أواسط حزيران/يونيه، ولا تكاد توفر نقاط الدخول البديلة (صوفا وكيريم شالوم) الوصول الكافي إلى الإمدادات التجارية والإنسانية التي تدعو الحاجة الماسة إليها. ويعمل معبر بيت حانون (إيريتز) بصورة دورية في الحالات "العاجلة والخاصة"، للسماح بالخروج من قطاع غزة، ولكن اعتبارا من أيلول/سبتمبر، حرم ما لا يقل عن ١٠٠ ٠٠٠ غزاوي كان من المتوقع أن يدخلوا إلى قطاع غزة أو يخرجوا منه، من المرور. وعجز عن دخول معبر رفح حوالي ٣ ٥٠٠ فلسطيني ظلوا مدة شهرين تقريبا على الجانب المصري، ومنهم المرضى العائدون من العلاج الطبي بالخارج. وتوفي ما لا يقل عن ٣٠ فلسطينيا أثناء انتظار العودة. وأدى استمرار إغلاق حدود قطاع غزة إلى انهيار متزايد في الاقتصاد الفلسطيني، مما أدى إلى زيادة هائلة في الحاجة إلى المساعدة الإنسانية فضلا عن مستوى الإعالة. وانتاب اللجنة شديد القلق نتيجة القرار الذي اتخذته المجلس الوزاري الإسرائيلي للشؤون الأمنية في ١٩ أيلول/سبتمبر الذي اعتبر قطاع غزة "كيانا معاديا"، ومن شأنه تطبيق عقوبات إضافية على هذا القطاع، بغية تقييد مرور مختلف السلع إلى قطاع غزة وتخفيض الإمداد بالخدمات الهامة مثل الوقود والكهرباء. وبينت اللجنة أن هذا القرار يعد انتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وهو، فوق ذلك، يمثل شكلا آخر من أشكال العقوبة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، مما سيؤدي، في حالة تنفيذه، إلى تفاقم الظروف المعيشية السيئة بالفعل للسكان المدنيين في قطاع غزة المحتل.

٢٥ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اتخذت الجمعية العامة القرار دإط-١٧/١٠، الذي طلبت فيه إنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة في غضون ستة أشهر. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، عين الأمين العام ثلاثة خبراء دوليين للشروع في العمل بشأن السجل. وأعربت اللجنة عن أملها في أن يبدأ مكتب سجل الأضرار في تنفيذ قرار الجمعية العامة فضلا عن النتائج الواردة في فتوى محكمة العدل الدولية.

٢٦ - ومع ذلك، تواصل بناء الجدار في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ازدياداً لفتوى المحكمة. وتمتد أجزاء منه إلى عمق الضفة الغربية. وقد أنجز أكثر من نصفه على المسار المخطط له. ولا تتعدى نسبة مساره بموازاة الخط الأخضر ٢٠ في المائة، أما البقية فقد سُيدت على أراض فلسطينية مصادرة. وأصبحت نسبة ١٠,٧ في المائة تقريبا من أراضي الضفة الغربية، أي ما يعادل ٣٢٠ ١٥٤ فدانا، محصورة بين الجدار والخط الأخضر، من أصلها ٩٧٤ ١٤١ فدانا (٩٢ في المائة) في منطقة القدس. وفي كانون الثاني/يناير، أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن رئيس الوزراء أولمرت قد وافق على تغيير مسار الجدار بالقرب من مستوطنة "مودين إيليت"، الأمر الذي سيؤدي إلى جعل مستوطنتي "نيلي" و "نآلي" ضمن الجدار أي إلى ضمهما فعليا إلى إسرائيل. وإذا ما وافقت الحكومة على هذا القرار، فإن مسار الجدار سيتغير ليصبح على مسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات من شرق الخط الأخضر في هذه المنطقة. ونتيجة لذلك، سيصبح نحو ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني مقيم في خمسة قرى (رتيس وشقبة وقبية وبدرس وبلعين) محاطين بجدران وطرق أمنية، وسيؤدي ذلك إلى خلق جيب في الضفة الغربية. وبحلول نيسان/أبريل، كان قد أنجز تشييد الجدار حوالي مستوطنة "أثيريت". فثمة جدار يحيط الآن بالمستوطنة الواقعة على الأرض التي صادرتها قوات الدفاع الإسرائيلية ويملكها فلسطينيون من عطارة وأم صفا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استتبع تشييد الجدار حوالي القدس الشرقية مصادرة ٣ ٣٦٠ فدانا وتشريد ١ ١٥٠ أسرة معيشية تضم ٥ ٢٩٠ فردا. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرا بتغيير مسار الجدار في منطقة بلعين عقب احتجاج قرويين فلسطينيين عليه لأنه سيؤدي إلى ضم أراضيهم الزراعية.

٢٧ - وعلى الرغم من استئناف السلطة الوطنية دفع المرتبات في تموز/يوليه، ما زالت معدلات الفقر مرتفعة لدرجة غير مقبولة. إذ إن خط الفقر يحدد على أساس الدخل الشهري الذي يعادل ٥٠١,٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة لأسرة مؤلفة من راشدين وأربعة أطفال. ويعيش حاليا تحت خط الفقر ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من الأسر المعيشية في قطاع غزة و ٥٦ في المائة في الضفة الغربية و ١٩ في المائة في القدس الشرقية. وازدادت

نسبة الفقر في أوساط موظفي السلطة الفلسطينية إذ ارتفعت من ٤٦ في المائة في أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى ٥٠ في المائة في أيار/مايو ٢٠٠٧. ويقدر أن مجموع الخسائر المتراكمة والمباشرة التي تكبدها القطاع الخاص منذ إغلاق قطاع غزة بلغ ٣٥ مليون دولار، لذلك فإن خسائره اليومية تقرب من نصف مليون دولار. أما في قطاع الصناعة، فإن الأغلبية العظمى من المصانع (٩٢ في المائة) التي تعتمد على الواردات أغلقت أبوابها، وصُرف ما يربو على ٦٦٠٠٠ عامل مؤقتاً من عملهم. وقدر البنك الدولي أن نسبة البطالة ستصل إلى مستويات غير مسبقة إذا لم يعد ثلث هؤلاء المصرفيين إلى العمل، إذ ستبلغ زهاء ٤٤ في المائة. واضطرت الأسر المعيشية، بسبب تواصل انخفاض دخلها، إلى اللجوء إلى آليات سلبية للتغلب على مصاعبها المعيشية، مثل الاستدانة، وبيع الممتلكات، وتقليص نطاق الرعاية الصحية واستهلاك الأغذية، وعدم تسجيل الأطفال في المدرسة.

٢٨ - ومضت اللجنة خلال العام تعرب عن قلقها إزاء الأنشطة الاستيطانية غير القانونية في القدس الشرقية وفي محيطها، وفي بقية الضفة الغربية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أفاد مجلس عناتا عن صدور أوامر عسكرية بمصادرة ٣٢٨ ١ دونماً من الأراضي في القدس الشرقية، لتوسيع مستوطنة "المون" المجاورة لمستوطنة "معاليه أدوميم". وفي كانون الثاني/يناير، أقرت لجنة التخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس خطة تقضي ببناء ٩٨٣ وحدة سكنية في منطقة جديدة في مستوطنة هار حوما تقع بين سور باهر وبيت لحم. وفي آذار/مارس، أعلنت إدارة الأراضي الإسرائيلية عن مناقصات لبناء ٤٤ وحدة سكنية في مستوطنة هار حوما في القدس الشرقية. وفي آذار/مارس أقرت خطة تقضي بتوسيع مستوطنة آدم ("جيفا بنيامين") كجزء من الخطة الكبرى لتوسيع مستوطنة "نيف ياكوف" وربطها بمستوطنة "آدم". وتشمل الخطة بناء حي من ٢٠٠ ١ وحدة سكنية مخصصة لليهود الأرثوذكس المتطرفين. في هذه الأثناء، رُفض طلب قدمه فلسطينيون مقيمون في حي سلوان في القدس لبناء ٧٠ شقة، وذلك بحجة أن هذه الأرض منطقة طبيعية وتاريخية. وتوسيع المستوطنة المعتزم تنفيذه في مناطق مستوطنة نيف ياكوف وفي محيطها وفي الموقع السابق لمطار أثاروت سيسفر عن ربط المستوطنات الموجودة في منطقة القدس الشرقية على جانبي الجدار، وبالتالي إلى إقامة حزام متواصل من المستوطنات على طول المحيط الشمالي للقدس الشرقية المفضي إلى المستوطنات الواقعة على الطريق رقم ٦٠ - أي من مستوطنة "معاليه أدوميم" شمالي مستوطنتي "شيلو" و "إيلي" - إلى حاضرة تل أبيب والسهل الساحلي. وفي ١١ أيار/مايو، أعلن مساعد رئيس بلدية مدينة القدس، يهوشوا بولاك، عن نية إقامة منطقة سكنية يهودية متصلة جغرافياً تربط القدس الشرقية بالكتل الاستيطانية الكبرى الموجودة في الضفة الغربية. وفي الضفة الغربية، أمر رئيس الحكومة

أولمرت في ٣١ كانون الثاني/يناير، خضوعاً منه لضغط مارسته عليه مستوطنتان ("نآلي" و "نيلي") بضم المستوطنتين إلى المنطقة الواقعة غرب الجدار، الأمر الذي يقتضي تمديد مسافة ١٢ كيلومتراً إضافياً. وسيتضرر ٢٠ ٠٠٠ فلسطيني مباشرة من هذا التمديد إذ أنه سيخلق جيبيين فلسطينيين لا يمكن لسكائهما الوصول إلى المناطق الواقعة شرق الجدار إلا عبر أنفاق يعترض بناؤها. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، وصل نحو ٣ ٥٠٠ مستوطن إلى موقع مستوطنة "هوميش" التي أُخليت، وذلك بعد أن سمحت لهم قوات الدفاع الإسرائيلية بذلك، بقصد استيطان الموقع من جديد بعد إجلائهم منه في عام ٢٠٠٥. وما زالت عمليات البناء تجري، بمعظمها، في أكبر المستوطنات، مثل مستوطنات "بيتار إيليت" و "مودين إيليت" و "جيفات زئيف" و "معاليه أدوميم". وإضافة إلى التركيز على المستوطنات الكبرى، يتواصل توسيع بعض المستوطنات الصغرى، من بينها مستوطنات "أناتوت" و "جيفات بنيامين" و "هار آدار" و "كوشاف ياكوف" ومستوطنات "إيتامار" و "إيتزهار" و "إيلون موريه" الواقعة على الهضاب. ولم تقم إسرائيل بإزالة أي من المواقع الاستيطانية الإضافية الموجودة في الضفة الغربية والبالغ عددها ١٠١ موقع، وذلك على الرغم من أن خارطة الطريق تقتضي منها إزالتها. وثمة ما لا يقل عن ستة طرق، تقع كلها على الجانب الشرقي للجدار ويبلغ طولها نحو ٣٣ كيلومتراً، يجري تعبيد بعضها وتوسيع بعضها الآخر لكي تستخدمها حصراً مجموعة صغيرة من المستوطنين.

٢٩ - وأفاد وزير الداخلية الإسرائيلي أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية قد ارتفع في عام ٢٠٠٦ بنسبة ٥,٨ في المائة، أي من ٢٥٣ ٧٤٨ إلى ٢٦٨ ٣٧٩ مستوطناً. وفي القدس الشرقية، لم يتغير عدد المستوطنين لعقد من الزمن، إذ يبلغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ مستوطن. وارتفع عدد سكان مستوطنة "معاليه أدوميم" بما قدره ١ ٦٤٤ نسمة ليصبح ٣١ ٦١٥ نسمة. وأثناء عام ٢٠٠٧، قد تتحول مستوطنة "مودين إيليت"، التي تقع في الضفة الغربية وارتفع عدد سكانها بما قدره ٤ ٠٠٠ نسمة (١١ في المائة) فأصبح ٣٠ ٤٢٥ نسمة، لتصبح أكبر مستوطنات الضفة الغربية (خارج القدس الشرقية). وفي عام ٢٠٠٧، ازدادت أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون في الضفة الغربية، لاسيما في مدينة الخليل. ومنذ تقسيم المدينة في عام ١٩٩٧، بموجب اتفاق الخليل وسكائها الفلسطينيون البالغ عددهم ٣٥ ٠٠٠ نسمة يعانون من أعمال العنف المتواصلة التي يرتكبها نحو ٥٠٠ مستوطن. وإن أكثر من نسبة ٤٠ في المائة من الفلسطينيين الذين عاشوا في وقت ما في مدينة الخليل غادروا ديارهم بدون أي تعويضات. ومنذ اندلاع الانتفاضة، أُرغم زهاء ٢ ٥٠٠ فلسطيني على إغلاق دكاكينهم ومحالهم التجارية. وإهمال مستوطنون من مستوطنة "بيت هداسا" بالضرب على فلسطيني يبلغ من العمر ١٣ عاماً وأصابوه بجروح، كما ضربوا رجلاً فلسطينياً يعاني من متلازمة

داون. وفي أماكن أخرى من الضفة الغربية، اقتلع مستوطنون أشجار الزيتون ودمروا أنابيب المياه في منازل فلسطينية وجرفوا أراضي فلسطينية وفتحوا مجاري المستوطنات على الأراضي الزراعية الفلسطينية وأطلقوا النار على فلسطينيين وأتلفوا المزروعات والمحاصيل. وفي ٢ آب/أغسطس، اعتدى مستوطنان على موظفين في الأمم المتحدة كانوا يقودون سيارتهم في الهضاب الجنوبية لمدينة الخليل. وتعرض أيضا مستوطنون لاعتداءات على يد فلسطينيين، شملت عملية طعن بالسكين في شباط/فبراير قُتل فيها مستوطن من مستوطنة "بات آين".

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كان لا يزال في السجون ومراكز الاحتجاز والمعسكرات الإسرائيلية عدد يبلغ ٤٠٠ ١٠ فلسطيني، من أصلهم ١١٨ امرأة (من بينهم قاصرات وحوامل وأمهات) وما يقرب من ٣٧٦ طفلا دون سن الثامنة عشرة. وتعتبر إسرائيل الأطفال الفلسطينيين راشدين بمجرد بلوغهم سن الثانية عشرة وذلك بما يتنافى مع قانونها المتعلق بالأحداث. وبعد دراسة استقصائية شملت أطفالا من المحتجزين سابقا، أفيد أن نسبة تقدر بـ ٦٠ في المائة من الأطفال الذين تمت مقابلتهم تعرضوا للاعتداء الجسدي أو تم تخريبهم بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية. وما زال نحو ٩٧٠ فلسطينيا في الاحتجاز الإداري بدون محاكمة، بينما يحتجز ١٥ فلسطينيا في السجن الانفرادي منذ أكثر من خمس سنوات. علاوة على ذلك، فإن السجون ومراكز الاحتجاز كثيرا ما لا توفر وقاية تذكر بل لا وقاية على الإطلاق من حرارة الصيف أو برد الشتاء، وهي مزدحمة ولا تخضع للصيانة. ولاقى ما لا يقل عن ١٨٣ سجيناً حتفهم في السجون الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ وأصيب زهاء ١٠٠٠ نزيل بعلل خطيرة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، أفرجت إسرائيل عن ٢٥٥ أسيرا فلسطينيا بعد توقيعهم تعهدا بعدم المشاركة في أنشطة إرهابية. وفي ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أفرجت عن مجموعة أخرى من ٨٦ أسيرا. وما زال الوزير السابق للتربية والتعليم العالي في السلطة الفلسطينية، ناصر الدين الشاعر، والوزير السابق لشؤون الأسرى، وصفي قبه، و ٤٥ نائبا في المجلس التشريعي الفلسطيني معتقلين في إسرائيل. وتدعو اللجنة من جديد إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين وعن الجندي الأسير جلعاد شاليط.

٣١ - وما برحت النساء والأطفال والمسنون يعانون من وطأة الاحتلال. فتواجه نسبة ٣٠ في المائة من النساء الحوامل في الضفة الغربية صعوبات في الوصول إلى مراكز الرعاية الصحية قبل الولادة وإلى عيادات التوليد، ويعود ذلك بمعظمه إلى عمليات الإغلاق والتأخير عند نقاط التفتيش والحدود. ويخضع قطاع التعليم لضغط متزايد منذ قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية. وحال الحدود وغيره من القيود المفروضة على التنقل دون وصول التلاميذ والمدرسين إلى المدارس والجامعات. وفي منطقة سيفا الواقعة شمال غرب بيت لاهيا، اضطر

عدد كبير من التلاميذ، بسبب استمرار وجود قوات الدفاع الإسرائيلية، إلى الانتقال إلى قرى أخرى لارتياح المدرسة.

٣٢ - وتدنت نسبة إمدادات المياه بما مجموعه ١٢ في المائة في الضفة الغربية و ٤٢ في المائة في قطاع غزة، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٦. وتسبب التقاتل بين الفصليين بأضرار في شبكة الكهرباء اللازمة لضخ المياه من الآبار في قطاع غزة وباشتداد الحاجة إلى الوقود لاستخدام مولدات الكهرباء الاحتياطية. إضافة إلى ذلك، تدنت إلى حد خطير مخزونات المواد الكيميائية اللازمة للحفاظ على جودة المياه، في حين أن عدة شحنات من مادة الكلورين وغيرها من مواد التعقيم ما زالت محتجزة على الحدود الإسرائيلية. وتوقفت أيضا أعمال المنظمات الإنسانية، لاسيما تلك العاملة في مجالي المياه والصرف الصحي. وبشكل عام، بلغ عدد الأسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة غير الموصولة بشبكة المياه العامة ١٠٣ ٧٠ أسر، وتعتمد نسبة ٥ في المائة من الأسر المعيشية على الآبار للحصول على المياه. وبالنسبة للمياه المستعملة، فإن أقل من نصف العدد الإجمالي للأسر المعيشية (٤٥،٣ في المائة) موصول بشبكة صرف المياه المستعملة، ولا تتعدى نسبة الأسر المعيشية في قطاع غزة التي تعتبر المياه التي تستخدمها جيدة ٤،٥ في المائة.

٣٣ - وخلال العام بأكمله، أصبح عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حتى أكثر أهمية إذ إن حالة اليأس السائدة، بخاصة في قطاع غزة، ازدادت حدة. واعتمد زهاء ٨٦٠ ٠٠٠ لاجئ في قطاع غزة، يمثلون نحو ثلثي السكان ككل، على المساعدات الغذائية العاجلة التي تقدمها الأونروا. إضافة إلى ذلك، اعتمد مليون نسمة على الخدمات الصحية العادية التي توفرها الأونروا، ويبلغ عدد الأطفال المسجلين في المدارس التابعة لها ١٩٥ ٠٠٠ طفل. ودفعت ترددي الوضع الأمني الداخلي وعمليات التوغل الإسرائيلية الدائمة بالأونروا إلى تقليص أو تعليق عملياتها عدة مرات. وفي أوائل شباط/فبراير، أُغلقت لفترة وجيزة أبواب مقر الأونروا ومكاتبها الميدانية في قطاع غزة و ٨٣ مدرسة ومركز توزيع الأغذية التابع لها الموجود في مخيم الشاطئ، وذلك لأن العنف بين الفصليين عرض حياة آلاف الموظفين وتلامذة المدارس للخطر. وتصاعدت حدة العنف في منتصف حزيران/يونيه، فأودى بحياة عاملين في الأونروا. وعقب تولي حماس السلطة في قطاع غزة، عمدت إسرائيل إلى تشديد القيود التي تفرضها على حركة الأشخاص والسلع، الأمر الذي أدى إلى زيادة حدة البطالة والفقر المرتفعة أصلا وزيادة العبء الواقع على كاهل الأونروا الثقيل أصلا. وفي أوائل تموز/يوليه، اضطرت الأونروا إلى وقف ما كانت تنفذه من مشاريع بناء قيمتها ٩٣ مليون دولار، بسبب عدم توفر مواد البناء في السوق المحلية. وشمل هذا الأمر وقف عمليات ترميم منازل ١٦ ٠٠٠ لاجئ. ومضت الحالة الإنسانية في التدهور

في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. وفي الضفة الغربية، تضرر اللاجئون بشدة من مواصلة تشييد الجدار الفاصل وما استتبعه من مصادرة للأراضي، إلى جانب ارتفاع عدد نقاط التفتيش الإسرائيلية والحواجز التي تعيق الحركة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، كانت الأونروا قد تلقت تعهدات بتقديم تبرعات لم تتجاوز نصف مبلغ الـ ٢٤٦ مليون دولار الذي دعت في ندائها العاجل إلى تقديمه للأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٧.

٣٤ - وما زال مكتب برنامج المساعدات المخصص للشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينفذ المشاريع الهامة، وذلك بمساعدة من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة. وساعد مصرف التنمية الإسلامي على تنفيذ مشاريع لتخفيف حدة الفقر، إذ نفذ برنامجاً بقيمة ٣٠ مليون دولار لمنح قروض صغيرة للفلسطينيين المحرومين. وتعززت الجهود المبذولة لإعادة تأهيل قطاع الزراعة، لا سيما في قطاع غزة، بفضل المساعدة التي قدمتها حكومة اليابان والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. ولتحسين شبكة إمدادات المياه، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لتقديم الدعم إلى السكان البدو في منطقة أريحا. وبمساعدة من هيئة التنمية الفرنسية، أقيم مشروع للصحة العقلية للتخفيف من الأضرار النفسية التي يعاني منها الأطفال الفلسطينيون وأسراهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأمكن بناء ملعب قلنديا الأولمبي وطريق قلنديا بفضل مساعدة قدمتها حكومة ألمانيا.

٣٥ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الهام المتزايد الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، من أجل تعزيز تنسيق عمليات توزيع المساعدات الإنسانية. وأشارت اللجنة إلى أن نداءها الموحد لعام ٢٠٠٧ الذي طلبت فيه التبرع بما قدره ٤٥٣ مليون دولار، ركز على خلق فرص العمل وتقديم المساعدات الغذائية؛ وعلى مساعدة قطاعات الصحة والتعليم والزراعة والماشية والمياه والصرف الصحي؛ وتقييم الاحتياجات من الحماية الإنسانية تقييماً أفضل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢/٦١

٣٦ - استمرت اللجنة، سعيا منها إلى تنفيذ ولايتها، في تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الشعب الفلسطيني، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات، على النحو المبين أدناه.

١ - الإجراءات المتخذة في الجمعية العامة ومجلس الأمن

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة

٣٧ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة (الجلسة المستأنفة الثالثة عشرة) بناء على طلب الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للمجموعة العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وباسم الدول الأعضاء في الجامعة العربية (A/ES-10/366)، والممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمكتب تنسيق حركة عدم الانحياز في نيويورك وباسم الدول الأعضاء في الحركة (A/ES-10/367)، للنظر في الهجمات الإسرائيلية في قطاع غزة، ولا سيما قتل المدنيين الفلسطينيين في بيت حانون في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في إطار البند المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة". وشارك رئيس اللجنة في المناقشة وأدلى ببيان (A/ES-10/PV.28). وفي نهاية المناقشة، في نفس اليوم، اعتمدت الجمعية العامة القرار دإط-١٠/١٦.

٣٨ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، استؤنفت الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة (الجلسة المستأنفة الرابعة عشرة) بناء على طلب الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة الدول العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وباسم الدول الأعضاء في الجامعة العربية (A/ES-10/370)، والقائمة بالأعمال المؤقتة في البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة لمكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز في نيويورك (A/ES-10/371) والممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة بصفته رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك (A/ES-10/372)، للنظر في تقرير الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٥ (A/ES-10/361) في إطار البند المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة"، وشارك ثمانية وعشرون

متحدثاً في المناقشة (A/ES-10/PV.30 و 31). وفي نهاية المناقشة، وفي نفس اليوم، اعتمدت الجمعية العامة القرار دإط-١٠/١٧، الذي دعت فيه الأمين العام إلى التعجيل بإنشاء سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣٩ - وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بشأن جهوده التي يبذلها لتنفيذ قرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٦ (A/ES-10/374)

اجتماعات مجلس الأمن

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل مجلس الأمن رصد الحالة على الأرض والجهود المبذولة لتنفيذ خريطة الطريق.

٤١ - واجتمع مجلس الأمن في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بناء على طلب القائم بالأعمال بالإناية للبعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً للمجموعة العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وبالنيابة عن الدول الأعضاء في الجامعة العربية (S/2006/868)، وبناء على طلب القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك (S/2006/869)، وطلب الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيساً لمكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز وباسم الدول الأعضاء في الحركة (S/2006/871). وشارك رئيس اللجنة، السيد بادجي، في الاجتماع وأدى بيان (S/PV.5564) (الجلسة المستأنفة الأولى) و (Corr.1). وصوت المجلس في جلسته ٥٥٦٥، المعقودة يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على مشروع قرار قدمته قطر (S/2006/878). وجاءت نتيجة القرار ١٠ أصوات مؤيدة وصوت واحد معارض وأربعة أصوات ممتنعة. ولم يُعتمد مشروع القرار نظراً للتصويت السلبي لعضو دائم (S/PV.5565).

٤٢ - وعقد مجلس الأمن جلسته ٥٥٨٤ يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لإحاطته الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وفي نهاية الجلسة، قرأ رئيس المجلس بيانا (S/PRST/2006/51) باسم المجلس (S/PV.5584).

٤٣ - وعقد مجلس الأمن أيضاً جلسات إحاطة شهرية طويلة السنة في إطار البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". وأجريت مناقشات في أعقاب بعض الاجتماعات.

٤٤ - وأجريت مناقشات في أعقاب جلسات الإحاطة الشهرية في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أدلى فيها السيد بول بادجي، رئيس اللجنة، ببيان (الجلسة المستأنفة الأولى) (S/PV.5629)، و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (S/PV.5667)، و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PV.5736).

٤٥ - وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن انهيار وقف إطلاق النار في قطاع غزة (انظر الوثيقة SC.9028-PAL/2077).

٢ - الإجراءات التي اتخذها مكتب اللجنة

٤٦ - في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، اجتمع مكتب اللجنة بوكيل الأمين العام للشؤون السياسية وناقش أحدث التطورات السياسية وبرنامج أنشطة اللجنة.

٤٧ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن تعيين خبراء في مجلس سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة (GA/PAL/1053).

٤٨ - وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أصدر مكتب اللجنة بيانا بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1056).

٤٩ - وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧، أصدر مكتب اللجنة بيانا يعرب فيه عن شديد قلقه بشأن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية (GA/PAL/1058).

٥٠ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب اللجنة بيانا بشأن قرار إسرائيل إعلان قطاع غزة "كيانا معاديا" (GA/PAL/1064).

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٢/٦١ و ٢٣/٦١

١ - برنامج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية

٥١ - واصلت اللجنة، عن طريق برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية، توعية المجتمع الدولي بالجوانب المتعددة لقضية فلسطين، وتعبئة الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني والتسوية السلمية لقضية فلسطين.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، جرى تنظيم المناسبات الدولية التالية تحت رعاية اللجنة:

(أ) اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي من أجل دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، المعقود في كوالالمبور يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

(ب) منتدى الأمم المتحدة للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، المعقود في كوالالمبور في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛

- (ج) حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المعقودة في الدوحة يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛
- (د) اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في روما يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧؛
- (هـ) مشاورات بعثة اللجنة مع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضية فلسطين المعقودة في روما في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧؛
- (و) اجتماع الأمم المتحدة لأفريقيا بشأن قضية فلسطين، المعقود في بريتوريا يومي ٩ و ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧؛
- (ز) الحلقة الدراسية العامة لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقودة في بريتوريا في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧؛
- (ح) مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل يومي ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧.
- ٥٣ - وحضر جميع المناسبات المذكورة أعلاه ممثلون عن الحكومات وفلسطين والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين للمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وصدرت تقارير الاجتماعات في شكل منشورات لشعبة حقوق الفلسطينيين، وأصبحت متاحة من خلال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وفي موقع الشعبة على الإنترنت.
- ٥٤ - وخلال اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في كوالالمبور، قام السيد داتو سيرى سيد حامد البر، وزير خارجية ماليزيا، باستقبال وفد اللجنة. وفي الدوحة، فيما يتصل بحلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، اجتمع وفد اللجنة مع أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر. وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، المعقود في بروكسل، عقد وفد اللجنة اجتماعا مع السفير يان كرولز، الأمين العام لوزارة خارجية بلجيكا.

٢ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

٥٥ - واصلت اللجنة طوال العام تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، عن طريق مشاركة رئيس اللجنة في اجتماعات هذه الكيانات، وعن طريق عقد مشاورات دورية في مقر الأمم المتحدة.

٥٦ - وواصلت اللجنة تعاونها بشأن قضية فلسطين مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني، المعقود في بروكسل، عقدت البعثة اجتماعات منفصلة مع بلين مرتينيز كربونيل، عضو مكتب المفوض الأوروبي للشؤون الخارجية، وبينيتا فيريرو - والدنر؛ وليونيداس تزابسيديس، رئيس وحدة الشرق الأدنى في المفوضية الأوروبية؛ والسفير كريستيان ف. جوريه، رئيس وحدة الفريق العامل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط/برشلونة/الشرق الأوسط، التابع لمجلس الاتحاد الأوروبي.

٣ - التعاون مع المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني

٥٧ - واصلت اللجنة عملها مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ومجامع الفكر والبحث ومثلي وسائط الإعلام، عن طريق إجراء مشاورات مع ممثلي المجتمع المدني، والمشاركة في الاجتماعات المنظمة من جانب منظمات المجتمع المدني، واعتماد منظمات جديدة. وجرى استعراض هذا العمل والمضي به قدما في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد وفر لمثلي منظمات المجتمع المدني ومشاركين آخرين من جميع مناطق العالم، لا سيما من أوروبا، فرصة لإبراز عملهم وتنسيق تعاملهم مع آخر التطورات. كما وفر لمثلي المجتمع المدني فرصة لمناقشة الحالة على الأرض، وبرامجهم الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني، وتحسين تنسيق أنشطتهم. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، وشجعت تلك المنظمات على مواصلة إسهامها في الجهود الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

٥٨ - وقامت اللجنة بمواصلة وتطوير اتصالاتها مع آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية التي تتعاون معها، بالإضافة إلى اتصالاتها القائمة مع عدد كبير من فرادى المنظمات غير الحكومية. وشارك ممثلون للمجتمع المدني في جميع الاجتماعات التي نُظمت تحت رعاية اللجنة، بما في ذلك في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واعتمدت اللجنة كذلك، أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، ثلاث منظمات

غير حكومية جديدة. وعقدت في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما يوم ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ مشاورات بين وفد اللجنة وممثلي منظمات المجتمع المدني المعتمدة لديها، عقب الاجتماع الدولي للأمم المتحدة لدعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني. وقام ممثلو المنظمات غير الحكومية المشاركون بمناقشة كيفية مواجهة المجتمع المدني للأزمة الإنسانية المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتبادلوا الآراء مع وفد اللجنة بشأن سبل تعزيز التعاون بين الأطراف. وظل رئيس اللجنة يلتقي طوال السنة الماضية بممثلي منظمات المجتمع المدني في نيويورك وكذلك في إطار الاجتماعات المنظمة برعاية اللجنة خارج المقر.

٥٩ - وواصلت شعبة حقوق الفلسطينيين تشغيل موقعها على شبكة الإنترنت تحت اسم "شبكة المنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين" (<http://www.un.org/depts/dpa/ngo>) بوصفه أداة لتبادل المعلومات ومن أجل التعاون بين المجتمع المدني واللجنة. وبناء على طلب اللجنة، استمرت الشعبة أيضا في إصدار نشرتها الإخبارية نصف الشهرية "NGO Action News" (أبناء منجزات المنظمات غير الحكومية) التي تغطي أنشطة المجتمع المدني المتعلقة بمختلف جوانب قضية فلسطين.

البرلمانات والمنظمات البرلمانية الدولية

٦٠ - واصلت اللجنة تطوير اتصالاتها مع البرلمانات الوطنية والإقليمية ومنظماتها، ودعت عددا من البرلمانيين إلى إلقاء كلمات في اجتماعاتها. واجتمع مكتب اللجنة خلال السنة مع أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني والكنيست وبرلمانات وطنية أخرى. وقد أدى عقد الدورة السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني من أجل دعم السلام الإسرائيلي - الفلسطيني في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ظهور شراكات جديدة بين اللجنة والبرلمانات والمجتمع المدني تساعد على الدفع بالعملية السياسية إلى الأمام.

٤ - البحوث والرصد والمنشورات

٦١ - قامت الشعبة بأنشطة في مجالي البحوث والرصد، وردت على طلبات الحصول على المعلومات والإحاطات بشأن قضية فلسطين. كما قامت، بتوجيه من اللجنة التي كررت تأكيدها على أهمية برنامج البحوث والرصد والمنشورات، بإعداد المنشورات الواردة أدناه من أجل تعميمها بوسائل بينها نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين:

- (أ) نشرة شهرية عن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين؛
- (ب) تقرير شهري عن الأحداث المتعلقة بقضية فلسطين حسب تسلسلها الزمني، مستمد من تقارير وسائط الإعلام وغيرها من المصادر؛
- (ج) تقارير عن الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تنظم تحت رعاية اللجنة؛
- (د) نشرات خاصة ومذكرات إعلامية عن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛
- (هـ) تقارير دورية تُستعرض فيها التطورات المتصلة بعملية السلام في الشرق الأوسط؛
- (و) تجميع سنوي لقرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين.

٥ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٢ - واصلت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتعاون مع الدوائر التقنية والمكتبية المعنية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، إدارة وصيانة وتوسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وموقع الإنترنت "قضية فلسطين" الموجود على صفحة الاستقبال الخاصة بموقع الأمم المتحدة تحت عنوان "السلام والأمن"، عملاً بالولايات السنوية المتتالية الصادر بها تكليف من الجمعية العامة. وشملت تلك العمليات الصيانة والارتقاء المستمرين بالمكونات التقنية للنظام لكفالة وجوده من غير انقطاع على الإنترنت، كما شملت توسيع مجموعة الوثائق بحيث تضم الوثائق الحديثة والقديمة ذات الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، استمر اتخاذ خطوات لتحسين سهولة استعمال النظام وزيادة فائدته (<http://unispal.un.org>)، بما في ذلك بإدراج محتوى متعدد الوسائط وتزويده بأداة بحث ميسرة.

٦ - برنامج تدريب موظفي السلطة الفلسطينية

٦٣ - شارك موظفان من وزارة خارجية السلطة الفلسطينية في برنامج تدريبي نظمته الشعبة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بالتزامن مع الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وقام المدربان بالاطلاع على جوانب شتى من عمل الأمانة العامة وغيرها من الأجهزة، وأجرى بحثاً متعلقاً بمواضيع محددة.

٧ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٦٤ - جرى الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. بمقر الأمم المتحدة وبمكاتبها في جنيف وفيينا. وبمناسبة الاحتفال بهذا اليوم في المقر، نظمت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، برعاية اللجنة، عرضاً ثقافياً تحت عنوان "قرائن من الواقع: فلسطين تحكي"، بالإضافة إلى اجتماع استثنائي عقدته اللجنة وأنشطة أخرى. ولاحظت اللجنة مع التقدير أن مدناً عديدة في شتى أنحاء العالم قد احتفلت أيضاً باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وترد تفاصيل الاحتفال في النشرة الخاصة التي تصدرها الشعبة.

٦٥ - وقررت اللجنة، عند إقرار برنامج عملها، تنظيم الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني على نحو مشابه في عام ٢٠٠٧.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الإعلام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤/٦١

٦٦ - وأصلت إدارة شؤون الإعلام، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤/٦١، تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين بغية توعية المجتمع الدولي بهذه المسألة وبالوضع في الشرق الأوسط بطريقة تساهم بفعالية في إيجاد مناخ يؤدي إلى الحوار ويدعم عملية السلام.

٦٧ - وقامت الإدارة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، باستخدام كل ما لديها من وسائل إعلامية لتغطية الاجتماعات الحكومية الدولية وجلسات الإحاطة الإعلامية ذات الصلة. وأعدت الإدارة ما مجموعه ١٦٨ بيانا صحفيا تضمنت معلومات موجزة باللغتين الانكليزية والفرنسية للاجتماعات الرسمية وجلسات الإحاطة الإعلامية، ووفرت تغطية تلفزيونية مباشرة لمحطات البث في جميع أنحاء العالم. كما أُتيحَت التغطية التلفزيونية على شبكة الإنترنت ("Webcast") تيسيرا لمتابعيها.

٦٨ - وأعدت تلفزيون الأمم المتحدة عمليتين تلفزيونيتين قصيرتين لبرنامج المعنون "الأمم المتحدة تعمل"، كما أُعدت لبرنامج المجلة التلفزيونية الجديد الذي تقدمه الإدارة "القرن الحادي والعشرون" عمل تلفزيوني أطول يركز على تأثيرات الانتفاضة على الأطفال. وجرى توزيع ما يقرب من ٣٠ مجموعة فيديو عبر الأقمار الصناعية تغطي طائفة من المواضيع المتعلقة بقضية فلسطين إلى محطات بث في شتى أنحاء العالم.

٦٩ - ووفرت إذاعة الأمم المتحدة تغطية لعدد من المواضيع، بما في ذلك عمل المنظمة في المجال الإنساني، واللقاءات الدبلوماسية، ومسألة الحقوق غير القابلة للتصرف، والأحداث اليومية الهامة، فقدمت الإذاعة المئات من البرامج الإذاعية باللغات الرسمية الست وباللغة البرتغالية من أجل توزيعها على محطات البث الشريكة. وقدمت وحدة اللغة العربية تقارير عن الاجتماعات التي عُقدت في الدوحة وروما وعن الاجتماعات الأخرى التي نظمتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٧٠ - وواصل مركز أنباء الأمم المتحدة، وهو البوابة الإلكترونية التي تحظى بأكثر عدد من الزوار وتديرها الإدارة، تسليط الضوء على الأخبار المتعلقة بقضية فلسطين باللغات الرسمية الست. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الصفحة التي تركز على الشرق الأوسط بشكل خاص وسيلة متعمقة وسهلة الاستخدام للوصول إلى المعلومات المتعلقة بهذه المسألة.

٧١ - ونظمت الإدارة، في إطار برنامجها الإعلامي الخاص بفلسطين، برنامجا تدريبيًا في المقر وفي واشنطن العاصمة خلال الفترة من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٦ شارك فيه تسعة صحفيين فلسطينيين من الشباب. وكان الغرض من البرنامج تعزيز الكفاءة المهنية للمشاركين العاملين في مجال الصحافة المطبوعة.

٧٢ - وبالتعاون مع وزارة الخارجية اليابانية وجامعة الأمم المتحدة، نظمت الإدارة الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية الخامسة عشرة بشأن السلام في الشرق الأوسط في طوكيو يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وجرى إصدار نشرات صحفية عن أعمال الحلقة الدراسية. ولقيت الحلقة الدراسية تغطية من جميع وسائل الإعلام اليابانية الرئيسية ومن نخبة من وسائل الإعلام الإسرائيلية والفلسطينية والدولية.

٧٣ - وصدرت تقارير منتظمة عن فلسطين في مجلة وقائع الأمم المتحدة خلال تغطيتها لأعمال الجمعية العامة، ولا سيما عن عمل اللجنتين الرابعة والسادسة، وتضمنت وجهة نظر قدمها الكاتب غريغوري ليفي عن انقطاع الاتصال بين الإسرائيليين والسلطة الفلسطينية. كما تضمنت عددا من المواضيع على شبكة الإنترنت عن المستقبل الصعب في غزة، وعن رمز البلورة الحمراء الجديد لحماية العاملين في المجال الإنساني، وعن حلقة نبد طابع التعصب بتسخير الرسوم الكاريكاتيرية لأغراض السلام التي نظمتها شعبة الاتصال بالجماهير، وتضمنت الحلقة مناقشات تتعلق بقضية فلسطين.

٧٤ - وقامت مكتبة داغ همرشولد بتحويل الوثائق ذات الصلة إلى بيانات رقمية بهدف ضمها إلى مجموعة وثائق نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين.

٧٥ - وواصلت شبكة مراكز ودوائر ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام نشر معلومات عن قضية فلسطين وتنظيم أنشطة خاصة للتوعية. وشاركت المراكز الإعلامية في أكثر من ٢٠ من الأنشطة اعترافا بالحقوق الفلسطينية. وكانت الدعاية لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من المجالات الرئيسية التي انصب عليها التركيز في هذه الأنشطة. وساعدت الإدارة في تركيب المعرض السنوي عن قضية فلسطين بمقر الأمم المتحدة. وجرى تعميم رسالة الأمين العام الخاصة بهذه المناسبة على نطاق واسع باللغات الرسمية وغير الرسمية. وفي تونس، نظم المركز الإعلامي معرضا عاما واحتفالا باليوم الدولي لمدة أسبوع. ونظم المكتب الإعلامي في دار السلام، بالتعاون مع سفارة فلسطين، اجتماعا رسميا للاحتفال بهذا اليوم. وقام المكتب الإعلامي الإقليمي في بروكسل بتقديم المساعدة والتغطية الإعلامية لزيارة المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي يقوم بها إلى بروكسل في آذار/مارس لمدة ثلاثة أيام ليجتمع خلالها بالمسؤولين في الاتحاد الأوروبي. وقام المركز الإعلامي في القاهرة بترجمة البيان الصحفي الصادر عن اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ونشره على نطاق واسع، وتنظيم مؤتمر صحفي للجنة الخاصة.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٧٦ - صادف عام ٢٠٠٧ مرور ٤٠ عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وتؤكد اللجنة أن الاحتلال هو السبب الجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وعلى مدى ٤٠ عاماً، عمدت السلطة القائمة بالاحتلال إلى تغيير معالم الأرض الفلسطينية بصورة منهجية عن طريق تنفيذ سياستها غير القانونية المتمثلة في بناء المستوطنات والقيام، منذ عهد أقرب، بتشديد جدار في الضفة الغربية، بما في ذلك حول القدس الشرقية. فالإغلاق المتواصل للأراضي، وتطويق قطاع غزة، والتوغلات التي تقوم بها إسرائيل دون هوادة، والنظام المهين لنقاط التفيتش في جميع أنحاء الضفة الغربية، كلها عوامل تؤثر تأثيراً مدمراً على حياة الشعب الفلسطيني وتكاد تشل عمل السلطة الفلسطينية. وزادت الحالة تدهوراً بسبب الاستقطاب الذي حدث داخل المجتمع الفلسطيني فأدى في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ إلى الاستيلاء المسلح على قطاع غزة من جانب قوات حماس. ولاحظت اللجنة تزايد الوعي الدولي بأن تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة في المنطقة سيظل بعيد المنال إلى حين إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك وعياً متزايداً بأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يشكل أحد العوامل الأساسية وراء الصدع الفاصل بين المجتمعات الغربية والإسلامية.

٧٧ - وتدعو اللجنة إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأن تكف عن اتخاذ أي تدابير أخرى تؤدي إلى زيادة تقويض المؤسسات الفلسطينية. ومرة أخرى تذكر اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها ملزمة باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، التي تلزم الأطراف في الاتفاقية بحماية المدنيين خلال أعمال القتال. وأكد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مراراً على انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويجب على إسرائيل أن تقوم بالإفراج، فوراً وبدون شروط، عن جميع السجناء من أعضاء الحكومة وأعضاء البرلمان، فضلاً عن غيرهم من السجناء الفلسطينيين. وتدين اللجنة بشدة قيام أي من الطرفين بقتل المدنيين الأبرياء. وتدين اللجنة الهجمات الصاروخية على إسرائيل وتدعو الجماعات المسلحة الفلسطينية إلى وقف هذه الأنشطة. وتعارض اللجنة بشدة توسيع المستوطنات في الضفة الغربية والجهود الرامية إلى إكمال بناء الجدار.

وتعرب اللجنة مجددا عن موقفها المبدئي ومفاده أن هذه الأنشطة مخالفة للقانون الإنساني الدولي وللعديد من القرارات التي اتخذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عام ١٩٦٧، كما أنها مخالفة لأحكام خريطة الطريق. ويجب على إسرائيل أن توقف جميع الأعمال غير القانونية في الأرض الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ وأن تبطل أثرها.

٧٨ - وتدعو اللجنة القيادة الفلسطينية، وقادة جميع الفصائل وجميع الفلسطينيين إلى الوحدة في دعم الرئيس عباس، وحكومته وجميع المؤسسات الفلسطينية المنتخبة بطريقة ديمقراطية وحل الخلافات السياسية بينهم بالوسائل السلمية. وتدعو اللجنة إلى إعادة الوضع في قطاع غزة إلى الحالة التي كانت قائمة قبل أحداث حزيران/يونيه، وإلى اتخاذ التدابير التي تكفل وحدة وسلامة الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا أن وحدة الشعب الفلسطيني شرط أساسي لبلوغ حل دائم لقضية فلسطين. وتؤيد اللجنة الحوار الوطني بين الفلسطينيين من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وفي هذا الشأن، تكرر اللجنة تأكيد موقفها الثابت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وتشكل لذلك طرفا أساسيا في أي مفاوضات تهدف إلى حل القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية.

٧٩ - وتكرر اللجنة التأكيد على أن الحل التفاوضي وحده هو الذي يمكن أن يحقق هدف التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين عن طريق وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، على أساس حدود عام ١٩٦٧. وينبغي أن تقوم التسوية بصفة خاصة على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، وغيرها من القرارات ذات الصلة. ويتوجب على مجلس الأمن أن يضمن تنفيذ قراراته على وجه السرعة وبشكل كامل. وينبغي للمجلس أن يقرر اتخاذ خطوات فعالة لحماية السكان المدنيين وإنهاء أعمال القتال وتوجيه الأطراف، بمشاركة فعالة من اللجنة الرباعية والجهات الفاعلة الإقليمية، من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية للقضية. وتلاحظ اللجنة الخطوات التي اتخذها مجلس الإدارة وأمانته من أجل بدء العمل المقرر بشأن سجل الأمم المتحدة للأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتطلب إلى جميع المعنيين تعجيل جهودهم من أجل بدء تشغيل السجل. وترى اللجنة بوادر مشجعة في الجهود الدولية المبذولة لاستئناف عملية السلام. ولكي تنجح هذه العملية، لا بد من التوصل إلى اتفاقات ملموسة تستند إلى الأداء بشأن مسائل الوضع الدائم، مع تحديد جدول زمني لتنفيذها. وكل عملية دبلوماسية بحاجة إلى أن تدعمها خطوات عاجلة وهادفة على أرض الواقع. ويكتسي

استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي أهمية حاسمة لتحريك العملية، ولا سيما الحوار المتواصل بين اللجنة الرباعية والأطراف، وإدراج شركاء إقليميين. وتظل مبادرة السلام العربية عنصراً حاسماً لتعزيز السلام في المنطقة. والدعوة موجهة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاضطلاع بدور استباقي أكبر في الجهود الدولية الرامية إلى حل الصراع.

٨٠ - واللجنة مقتنعة أن بوسعها، عن طريق برنامج الأنشطة الصادر بها تكليف لشعبة حقوق الفلسطينيين، مواصلة زيادة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وإيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة على الإسهام الأساسي للشعبة في دعم ولايتها الرامية إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. وتلاحظ اللجنة مع الارتياح ما يلي: (أ) مستوى الحوار، والمشاركة، والدعم من جانب المجتمع الدولي بغية تحقيق أهداف برنامجها فيما يتصل، على سبيل المثال، بكل من المشاركة في الاجتماعات المعقودة واستخدام ما توفره الشعبة من مواد مطبوعة وإلكترونية؛ و (ب) عدد منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى اللجنة؛ و (ج) عدد الصفحات التي يتم الاطلاع عليها على موقع الأمم المتحدة في الإنترنت الخاص بقضية فلسطين. وترى اللجنة أيضاً أن برنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية أثبت فائدته وتطلب مواصلة العمل به.

٨١ - وترى اللجنة أن برنامجها للاجتماعات والمؤتمرات الدولية يسهم في تركيز اهتمام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، والجمهور عموماً، على المسائل الراهنة والحاجة إلى تحقيق تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية للصراع. كما تسهم تلك الاجتماعات في توعية المجتمع الدولي بالسبب الجذري للصراع، أي احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي حشد دعم المجتمع الدولي للجهود المبذولة لحل الصراع. وستواصل اللجنة هذا البرنامج لزيادة الدعم الرامي إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف واستقلاله الوطني وسيادته الوطنية، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وستجري اللجنة، عن طريق مكتبها، تقييماً منتظماً لنتائج الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، وستقرر، عند الاقتضاء، الخطوات اللازمة لتحسين إسهامها في تحقيق الأهداف المقررة للجنة. وتنوي اللجنة من خلال برنامج اجتماعاتها لعام ٢٠٠٨، أن تتناول مسائل من قبيل مسؤولية جميع الحكومات عن تطبيق القانون الدولي على جميع جوانب قضية فلسطين، وفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية؛ وضرورة عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، بالنظر إلى

انتهاك السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الإنساني الدولي بصورة منهجية؛ والذكرى السنوية الستين للنكبة وضرورة إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين؛ والآثار السلبية للسياسة الاستيطانية وبناء الجدار على التوصل إلى حل قائم على أساس وجود دولتين؛ والمسؤولية الدولية الجماعية عن حماية الشعب الفلسطيني؛ وضرورة تخفيف المشاق الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية، بما في ذلك محنة النساء والأطفال الفلسطينيين؛ والجهود المتواصلة التي يبذلها المجتمع المدني من أجل تنظيم حركة تضامن دولية فعالة.

٨٢ - وتُثني اللجنة على منظمات المجتمع المدني لما تبذله من جهود لإعلاء شأن الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وتعبئة الرأي العام، ولما قامت به من مبادرات من أجل تخفيف محنة الشعب الفلسطيني. وترحب بالجهود التي بذلتها منظمات في مختلف أرجاء العالم للتذكير بمرور ٤٠ عاماً على الاحتلال، مما ساهم في زيادة الوعي العام بهذه القضية. وتنوّه اللجنة بالدعم الذي تتلقاه من الأمانة العامة لتعزيز تعاونها مع المجتمع المدني. وتشجع اللجنة منظمات المجتمع المدني على توسيع قاعدتها، من خلال إشراك نقابات العمال وغيرها من المنظمات الواسعة، وتركيز وتنسيق جهودها في مجال الدعوة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالالتزامات القانونية للحكومات، التي أكدت عليها فتوى محكمة العدل الدولية. وتؤيد اللجنة جميع المبادرات الإنسانية ومبادرات تقديم المساعدة الرامية إلى تحسين الحياة اليومية للفلسطينيين. وسوف تواصل اللجنة إشراك البرلمانيين في برنامج اجتماعاتها ومؤتمراتها الدولية. ومن رأي اللجنة أن ما يتمتع به المشرعون ومنظماتهم الدولية من خبرة ونفوذ سياسي قد يساعد على توطيد العملية الديمقراطية وبناء المؤسسات في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتعزيز الحوار السياسي بين الطرفين وتطبيق قواعد القانون الدولي على الجهود الرامية إلى حل الصراع.

٨٣ - وتطلب اللجنة إلى شعبة حقوق الفلسطينيين أن تواصل تقديم الدعم الفني والدعم المتعلق بخدمات الأمانة؛ وبرنامج البحوث والرصد والمنشورات وغيرها من الأنشطة الإعلامية، مثل زيادة توسيع وتطوير نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، بسبل منها تحسين التصميم الشكلي لموقع "قضية فلسطين" على الإنترنت؛ وبرنامج التدريب السنوي لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٨٤ - وترى اللجنة أن البرنامج الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام قد أسهم إسهاما هاما في إطلاع وسائط الإعلام والرأي العام على المسائل ذات الصلة بالموضوع. وتطلب اللجنة أن يستمر هذا البرنامج، مع توخي المرونة اللازمة، حسبما تقتضيه التطورات ذات الصلة بقضية فلسطين.

٨٥ - ورغبة من اللجنة في الإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، ونظرا إلى الصعوبات الكثيرة التي تواجه الشعب الفلسطيني وتكتنف عملية السلام، فإن اللجنة تهيئ بجميع الدول أن تنضم إلى هذا المسعى وتقدم تعاونها ودعمها إلى اللجنة، وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تأكيد الولاية المنوطة بها.

